نقابة أطباء الأسنان تعرض رؤية متكاملة أمام رئيس الحكومة

قربي لـ«الوطن»: ٩٠ بالمئة غير مختصين في سورية.. ومركز للتدريب على مستوى الشرق الأوسط

محمد منار حميجو

كشف عضو مجلس نقابة أطباء الأسنان صفوان قربي أنه يتم العمل على تخفيض الهامش غير المعقول بين الأطباء الأسنان الاختصاصيين وغير ذلك عبر المركز الوطني للبورد، معلناً أن نحو ٩٠ بالمئة غير مختصين علما أنه يتخرج سنوياً نحو ٢٥٠ طبيباً.

والتقى رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أمس أعضاء مجلس نقابة أطباء الأسنان في سورية لبحث قضايا المهنية والنقابية التي تخص عملهم وأهمية رفع مستوى المهنة عبر توفير مستوى عال من التأهيل والتدريب كما تم بحث واقع الأسعار التي يتقاضها أطباء الأسنان.

وأكد قربي أن النقابة قدمت رؤية متكاملة لرئيس مجلس الوزراء حول مشاريعها في المرحلة القادمة وآفاق تطوير مهنة طب الأسنان والارتقاء بها، كاشفاً أنه سوف يتم تخصيص مبنى خاص مؤلف من عدة طوابق سيكون واجهة لطب الأسنان خدمياً وتدريباً وسيكون مركز استقطاب لأطباء غير سوريين على مستوى الشرق الأوسط.

واعتبر قربي أن السياحة الطبية السنية أحد أوجه السياحة المميزة في سورية لاستقطاب السواح وخصوصاً العرب، مضيفاً: ومن جوانب النقاش ضبط جودة المواد التي تدخل إلى سورية، وحول دور الحكومة في ضبط نوعية هذه المواد التي تدخل إلى الأسواق السورية.

وأكد قربي أن خميس دعا النقابة لتؤدي دورها في استيراد الأدوات الطبية السنية وتكون حاملاً أساسياً في هذا القطاع باعتبار أن التجار له حسابات مختلفة في هذا المجال، معتبراً حينما تقوم بهذا الدور فإنه تستورد مواد أفضل وتكون عينها على المواطن وأخرى على طبيب الأسنان.

ورأى قربي أنه لا يمكن ضبط سعر موحد بين أطباء الأسنان لأن هناك هامشاً لابد منه نتيجة فرق المكان والتجهيزات والمواد بين طبيب وآخر، مضيفاً: نتابع أي شكوى بحزم وعنف إلا أنه لابد من وجود هامش منضبط ومعطيات أخلاقية للطبيب إلا أنه عندما يشذ أي طبيب عن ذلك يتم التعامل مع أي شكوى بقسوة.

وأشار قربي إلى أنه تمت مناقشة ضرورة الإسراع في مشروع قانون المنشآت الطبية، ومناقشة أداء وزارة المالية مع أطباء الأسنان والمغالى به وغير المنضبط، مشيراً إلى أنه تم النقاش على تشكيل لجنة مشتركة بين النقابة ووزارة المالية تضع خارطة طريق هادئة ومنطقية نحو عادلة أكبر ومكافحة التهرب الضريبي.

وكشف قربي كما أنه تمت إعادة إحياء مشروع المدينة الطبية لكل النقابات الطبية لأهميتها، لافتاً إلى أنه تم تخصيص أرض منذ فترة لإحداثها.

حريق برج دمشق يكشف مخالفات في التراس ونقص تجهيزات الإطفاء

تناقضات في أرقام كلفة السكن البديل في مشروع المرسوم ٦٦!!

سرور: الكلفة ١٢٠ ملياراً لخمسة آلاف مسكن.. ومدير الدراسات ٢٨٠ ملياراً

محمود الصالح

كشف فيصل سرور عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق عن حاجة المحافظة إلى (١٢٠) مليار ليرة سورية لإنجاز حوالي خمسة آلاف مسكن بديل للمواطنين الذين تم إخلاؤهم خلف الرازي في إطار مشروع المرسوم ٦٦ بوسطي ٢٤ مليوناً للشقة الواحدة وهذا المبلغ غير متوافر في الوقت الحالي.

بدوره أعطى مدير الدراسات في محافظة دمشق خلال جلسة مجلس المحافظة رقماً آخر لكلفة السكن البديل وهو ٢٨٠ مليار ليرة سورية يضاف إليها ١٠٠ مليار ليرة سورية بنى تحتية. ليظهر هذا التناقض أن موضوع السكن البديل لم يعد في متناول أصحابه في المدى المنظور الأمر الذي نفاه مدير مشروع المرسوم ٦٦ جمال يوسف الذي أكد تقديم عدد من الشركات لعروض تجري دراستها، وسيتم اعتماد سعر محدد تعطى بموجبه العقود لكل من يرغب في التنفيذ لأعمال السكن البديل.

من جانبه اشتكى عضو المجلس غالب عنيز من وجود بعض العاملين في المحافظة ممن يشكلون حاجزاً بين المواطنين والمحافظ وأعضاء المكتب التنفيذي ويقومون بابتزاز الناس، مضيفا: هذا ما لمسته شخصياً حيث يضطر جريح الحرب للانتظار أياماً لعودة موظفة في مديرية الأملاك لمكتبها، وهناك معاملات وشكاوى وطلبات تنام في الأدراج ولا تتحرك إلا بالواسطة أو الدفع.

وطلب عنيز من رئيس المجلس سؤال صاحب أول ترخيص في الماروتا سيتي عن معاناته الطويلة التي استمرت ٨ أشهر بحجج واهية مشيراً إلى إحباط أصحاب السكن البديل وهم في الانتظار والتسويف. مطالباً بتعديل التشريعات التي أثبتت التجربة عدم جدواها وإحالة القرار ١١٢ الخاص في ماروتا سيتي إلى اللجنة القانونية لدراسته من جديد وكذلك موضوع نسب أصحاب الحقوق في القابون الصناعي.

وتساءل زياد الزايد إلى متى يتم التخفي خلف أصابعنا هناك بيوت عربية وشقق سكنية تتحول بقدرة قادر من سكني إلى تجاري دون أن تستفيد المحافظة من رسوم هذه المخالفات والتي تعود بالفائدة على العاملين في دوائر الخدمات الذين تركوا عملهم في خدمة المدينة وأصبحت أحلامهم معدومة.

وطالب عبد الرحمن كنعان الإسراع في توزيع الأكشاك على الحرفيين في حوش بلاس وتوفير الخدمات لهذه المنطقة إضافة إلى ضم الأرض المحيطة فيها والعائدة لريف دمشق إلى منطقة حوش بلاس الصناعية للاستفادة منها.

وأكد عصام مراد ضرورة وضع حاويات للقمامة ضمن مشروع دمر ومد قميص إسفلتي لشوارع مدينة دمشق كونها لم تحظ بالصيانة خلال فترة الأزمة.

وأشار يوسف قصيباتي إلى النقص في تجهيزات الإطفاء وهذا ما كشفه حريق برج دمشق أمس الأول. إضافة لوجود مخالفات في تراس برج دمشق.

وطالب بتأمين المزيد من عمال النظافة نظراً للنقص الكبير في عدد الكوادر والتجهيزات وكذلك ضرورة تفعيل دور المخاتير ولجان الأحياء في تحديد القائمين بمخالفات البناء وتحديد أسماء من يضعون الحواجز الحديدية لحجز مواقف للسيارات. والإسراع في نقل ورشات إصلاح السيارات من الحلبوني والفحامة إلى حوش بلاس.

بدوره أقر مدير مشروع المرسوم ٦٦ بوجود تأخير في إنجاز الرخصة الكافية والتعامل مع مثل هذه المشاريع الكبيرة حيث بلغ عدد مخططات هذه الرخصة ٦٤٦ مخططاً وكلها تحتاج إلى تدقيق ووعد في الالتزام بالدليل الاسترشادي للأعمال مستقبلاً.

- عنيز: موظفو المحافظة يعرقلون ويبتزون المواطنين
- يوسف: تأخير إنجاز أول ترخيص سببه قلة الخبرة لدى التراخيص
- الزايد: شقق سكنية تحولت إلى تجارية بقدرة قادر ودوائر الخدمات تستفيد

السويداء تسأل عن حصتها من باصات الصين

مطالبات ببطاقة ذكية لمكاتب المهندسين والمحامين والأطباء

السويداء- عبير صيموعة

تساءل عضو مجلس المحافظة أدهم العطار عن حصة السويداء من الباصات الصينية والبالغة ١٠٠ باص نقل داخلي ولماذا لم يتم تخصيص المحافظة بعدد من الباصات لاستثمارها بما يحقق عائداً مالياً؟

وتساءل العطار خلال الدورة العادية الرابعة لمجلس محافظة السويداء عن السبب وراء عدم تخصيص أصحاب المهن العلمية من محامين وأطباء ومهندسين ببطاقة تكامل خاصة بالمكاتب، مطالباً استثناء البلديات من أحكام قرار وزارة الثقافة المتضمن فرض رسوم وطلب موافقات لقاء إقامة الفعاليات في الأماكن الثقافية.

وتساءل زميله سامر الحسنية عن سبب تأخر افتتاح مشفى شهبا حتى تاريخه مطالباً بمعالجة وضع سد شهبا وإيجاد الحلول الفنية للسد أو توزيع أرض السد على ذوي الشهداء كمقاسم للاستثمار، إضافة إلى حل قضية آبار مياه الشرب على ساحة المحافظة ولا سيما بئر ملح وأعطالها المتكررة.

وأشار عضو مجلس المحافظة باسم عمر إلى المجموعات المسلحة التي انتشرت على ساحة المحافظة والتي كان لأعمالها الأثر السلبي الكبير على المحافظة سياحياً واستثمارياً واجتماعياً مستغرباً أن يتلقى أعضاء تلك المجموعات العلاج في مشافيها الحكومية دون رادع أو حساب بعدما قوضت أمن المحافظة.

وتساءل حافظ الجباعي عن مصير المنازل التي تم تدميرها في قرية الشبكي إبان الاعتداء الإرهابي من داعش والتي حصل أصحابها على وعود كثيرة من الجهات المعنية بإعادة ترميمها وتأهيلها وكان آخرها وعود اللجنة الوزارية في زيارتها الأخيرة إلى المنطقة المنكوبة.

بدوره رئيس مجلس مدينة صلخد زهير السعدي تساءل عن مصير مشروع كسارة وطحن الحجارة البازلتية في صلخد والذي جرى تقديم الجدوى الاقتصادية للمشروع وطرحه لثلاث مرات مع اللجنة الوزارية مطالباً بتقديم معونة لصيانة وترميم خطوط الصرف الصحي القديمة التي باتت تؤثر بشكل سلبي على الجوار وإيجاد حلول لبناء مجلس المدينة الذي بات غير صالح للاستخدام والمشاد منذ عام ١٩٣١.

هذا وتركزت مطالب أعضاء المجلس على البدء بتوزيع مازوت التدفئة للحيلولة دون وقوع أزمات خلال الموسم وتعميق عمل الاتصالات من خلال تنفيذ مشاريعها والإسراع بتنفيذ الخطوط المتوقفة وخاصة في المنطقة الشرقية، إضافة إلى مطالب أخرى أهمها الوضع الأمني في المحافظة والإسراع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسينه وإعادة النظر بإيجار المثل لأراضي أملاك الدولة التي جرى تأجيرها للمزارعين ومطالبة مكتب الحبوب بإعادة استلام محصول الشعير من المزارعين وضرورة أخذ مؤسسات الدولة لدورها في إزالة المخالفات وتنظيم الشوارع وإزالة البسطات وتحقيق الأمور الخدمية والتأكيد على إعادة صيانة الطرق.

بدوره رئيس مجلس المحافظة رسمي العيسمي أكد على إعطاء الوحدات المحلية الصلاحيات الكافية لتقديم الخدمات بالشكل الأفضل وإشراك المواطن في اتخاذ القرارات من خلال الحوار المثمر والبناء، مشيراً إلى أهمية بذل الجهد واستثمار جميع الطاقات للنهوض في مرحلة إعادة الإعمار.

٢٧ ألف ولادة منذ بداية العام في حوالي ٦٠٠٠ مكتوم!!

٧,٦ آلاف تزوجوا و١٢٠٠ طلقوا في حماة

حماة - محمد أحمد خبازي

نفى مدير مديرية الشؤون المدنية في حماة فراس صيوم لـ«الوطن» حدوث أي تأخر في منح المواطنين وثائقهم المدنية أو تسجيل واقعاتهم سواء في المديرية المركزية أم بالمراكز الفرعية ودوائر المناطق، فهي مربوطة إلكترونياً ومزودة بكل مستلزمات العمل المريح للمواطن وللعاملين أيضاً.

وبيّن أن إنجاز أي معاملة لا يستغرق سوى دقائق معدودة، ومنح البطاقة الشخصية خلال ٤٨ ساعة على أكثر تقدير، موضحاً أنه من الطبيعي أن يشهد العمل ضغطاً فالشؤون المدنية لها علاقة مباشرة بحياة كل المواطنين، مضيفاً: لكن هذا لا يشكل أي معاناة للمواطن الذي يراجع العاملين بالمديرية.

وبلغة الأرقام بيّن صيوم أن عدد البطاقات الشخصية التي منحت للمواطنين منذ بداية العام وحتى نهاية حزيران، بلغ ٣٦٦٠٠ بطاقة، وتم تسجيل ٢٧٨١٣ ولادة حديثة، وتسجيل ٥٩٥٥ مكتوماً و٤٧٥٤ واقعة وفاة و٧٦١٦ واقعة زواج و١٢٦٤ واقعة طلاق و٨٠٠٩ واقعات نقل سكن و٧٩٧ حالة تصحيح أخطاء سابقة وردت في سجلات الأحوال المدنية، وإصدار ٩٦٢٨ بطاقة عائلية، ولفت إلى التوسع بإحداث مراكز خدمة المواطن في حماة وريفها، ففي حماة يفتتح في القريب مركز في مقر مجلس مدينة حماة للتخفيف على المواطنين المراجعين لمجلس المدينة من أي عبء في الحصول على وثائق مدنية لزوم معاملاتهم بالمجلس، كما سيفتتح مركز آخر في قرية بعرين بريف حماة الأسبوع القادم.

كلام رسمي جداً

٢٢ ملياراً إجمالي مديونية تأمينات الريف على القطاعين العام والخاص

إشارة إلى المادة المنشورة في صحيفتكم الموقرة في العدد رقم ٣١٨٨ تاريخ ١١ / ٧ / ٢٠١٩ بعنوان: «جهات حكومية لا تدفع التأمينات الاجتماعية.. ٢٢ مليار ليرة ديون تأمينات ريف دمشق منها ١٩ ملياراً على القطاع العام».

حيث جاء بالمادة: «إن مديونية الفرع على القطاعين العام والخاص بلغت ٢٢ مليار ليرة سورية في النصف الأول من عام ٢٠١٩ توزعت بين ١٩ ملياراً على القطاع العام و٣ مليارات على القطاع الخاص»، نبين الآتي:

إن هذه المديونية المذكورة أعلاه هي مديونية الفرع الإجمالية المترتبة على القطاعين العام والخاص وليست عن النصف الأول من عام ٢٠١٩.

المكتب الصحفي
هناء ديب

مياه حمام واصل «مقطوعة»

طرطوس- الوطن

يتم تزويد قرية حمام واصل إضافة إلى ٢٧ قرية أخرى بالمياه من مشروع جسر الحاج حسن والمصدر المائي من نبع طبيعي غزير شتاءً وتنخفض غزارته في أشهر التحاريق إلى معدلات أقل من استطاعة المضخات العاملة بالمشروع كما حدث خلال السنوات السابقة. ودور المياه خلال المدة القريبة الماضية كان مرة كل سبعة إلى ثمانية أيام بسبب طول خطوط الإسالة والطبيعة الجغرافية حيث تم الاتفاق بين وحدة مياه القدموس والجهات المعنية بالمنطقة بأن تبقى المياه في كل حارة حتى يتم تزويد أعلى وأصعب موقع فيها بكمية لا تقل عن ٢ م٣/ دور وحكماً المنازل الأخفض يتم تزويدها بكمية تزيد عن ٢م٣/دور وقد تصل إلى أكثر من ٦م٣/دور ويظهر ذلك من خلال العينة العشوائية لصرفيات المشتركين المأخوذة من حارات مختلفة من القرية ومقارنة هذه الصرفيات في كل دورة بما يقابلها من عام ٢٠١٢.

وأكد مدير عام مؤسسة مياه طرطوس نزار جبور أن المؤسسة قامت بتحسينات عديدة في المشروع منذ عام ٢٠١٢ وما زالت مستمرة حالياً وفي المستقبل القريب جداً، مضيفاً: ذلك لتعويض نقص غزارة النبع التي تحدث في سني الجفاف وفي أشهر التحاريق (آب- أيلول- تشرين الأول).

وبيّن أنه تم هذا العام فتح بئر ارتوازية جانب النبع بالمحطة الأولى وسيتم تجريبه تجربة نهائية خلال الأشهر القليلة القادمة ليوضع بالاستثمار العام القادم، كما تم الإعلان عن فتح بئر ثانية داعمة لمشروع جسر الحاج حسن بالمحطة الثالثة وبقيمة ٣٤ مليوناً وذلك أيضاً لتأمين غزارة إضافية للمحطة الثالثة وتوفير مرحلتي ضخ وإجراء دراسة لاستبدال جزء من خط الضخ الاترنيت الكثير الأعطال بين المحطتين الأولى والثانية للمشروع بخط جديد من الفونت بقيمة ٢٩ مليون ما يؤمن استمرارية ضخ وإمكانية زيادة الغزارة المستجرة من النبع هذا العام كمرحلة أولى والدراسة جاهزة للإعلان.

وأكد جبور أن المؤسسة تقوم بإجراء دراسة لاستبدال جميع الغواطس العاملة بالمشروع والمصمم على أساسها واستبدالها بمضخات أفقية لزيادة الغزارة المستجرة إلى الضعف وهذا الموضوع متابع عن طريق الوزارة (جهات مانحة) أو عن طريق موازنات المؤسسة التي يتم صرفها وفق الأولويات القصوى والملحة منعاً للهدر. مضيفاً: تم إيقاف الضخ من المحطة الخامسة للمشروع منذ عام ٢٠١٢ وإغلاقها تماماً والتي كانت تضخ قسماً من مياه مشروع جسر الحاج حسن إلى القدموس لأن القدموس كانت تعاني شحاً كبيراً حيث كان دور المياه كل ١٢ يوماً في مدينة القدموس وكل ٤٠ يوماً في الريف الشمالي إضافة لوجود قرى عطشى وبعد وضع خط الجر الثاني بالاستثمار عام ٢٠١٥ تم الإبقاء على كامل مياه مشروع جسر الحاج حسن لقرى المشروع فقط.

وأشار إلى أن المشروع بمحطاته الأربع يعمل بطاقته الحالية القصوى وهو بحالة جهوزية عالية لم تكن بهذا الواقع منذ تنفيذ المشروع، مضيفاً: لدينا أولويات حالياً وبعد كل ما حدث من تحسين واستقرار بمدينة طرطوس للأعوام القادمة وهي تحسين قطاع جسر الحاج حسن ودعم ريف بانياس محور بيت السخي من خلال تطوير مشروع البيضة.